نموها بسرعة أكثر من غيره، ولنا مصلحة جلية في تنمية التجارة، مما يساعد على التعويض عن تكاليف النفط، بالاضافة لذلك فان دول الشرق الأوسط، قادرة أيضاً، بما تملكه من رساميل كبيرة، على التأثير في الاستقرار الاقتصادي العالمي».

ويتحدث «ساوندرز»، وهو من أبرز الخبراء الأميركيين في الشرق الأوسط في تقريره المقدم الى الكونغرس الأميركي، في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، عن سياسة أميركا في الشرق الأوسط، كما يتحدث بالأرقام، عن حجم المصالح الامبريالية الأميركية في المنطقة، فيذكر أن واردات أميركا النفطية عام ١٩٧٧ شكلت ٢٢ ٪ من مجمل استهلاك أميركا المحلي (ومعروف أن هذه الأرقام تزداد عاماً بعد عام). وهو يذكر أيضاً أن الزيادة السريعة في الفائض القابل للاستثمار الذي تملكه الحكومات العربية هو ١٤٠ مليار دولار تقريباً، وأن صادرات عام ١٩٧٣ شكلت ٥ ٪ من مجمل الصادرات الأميركية. وبحلول عام ١٩٧٧ قفزت المبيعات الأميركية للشرق الأوسط الى ١٢٣٠٠ مليون دولار، وشكلت أكثر من ١٠ ٪ من مجمل الصادرات. اضافة لما ذكر، فان ما يزيد عن ٩٠ ألف أميركي يعملون في المنطقة.

هذا هو حجم التطور في طبيعة المصالح الامبريالية في المنطقة ونوعيتها خلال السنوات الماضية. ومن الطبيعي أن يعكس هذا التطور نفسه على السياسات الامبريالية ووسائلها في تنفيذ حماية هذه السياسات وتطبيقها.

هذه التطورات الاقتصادية الثلاثة، التي حصلت في المنطقة العربية في الفترة الأخيرة: التطورات الطبقية التي تناولت طبيعة السلطة في مصر وطبيعة البورجوازية بوجه عام، والتطورات الاقتصادية في الكيان الصهيوني، ثم التطورات في حجم المصالح الاقتصادية للامبريالية، والأميركية منها بشكل خاص، في المنطقة، كان من الطبيعي أن تتلاقى في سياسة جديدة، سياسة كامب ديفيد. سياسة التحالف الثلاثي بين هذه القوى الثلاث، لضمان بقاء مصالحها الاقتصادية ونموها وتطورها.

لقد كان استمرار الصراع العربي ــ الصهيوني، يشكل من كافة الزوايا خطراً يهدد مصالح هذه القوى الثلاث، ومصالح الامبريالية الأميركية بوجه خاص، فبالنسبة لاسرائيل، يشكل الصراع واستمراره مانعاً يحول دون تمددها اقتصادياً في المنطقة، لتشارك في نهب خيراتها، وتستغل كافة الفرص التي توفرها أسواقها. وبالنسبة للرجعية العربية، فان استمرار الصراع يهدد بفك تحالفها الطبيعي مع الامبريالية، وينمي قوى الجماهير وتحالفاتها مع قوى الاشتراكية والتحرر. وبالنسبة للامبريالية، والأميركية منها بشكل خاص، فان استمرار الصراع يمثل صراعاً بين قواعدها في المنطقة، وبين قاعدتها الصهيونية، وقاعدتها المتمثلة في الرجعية العربية، في الوقت الذي باتت مصالحها تتطلب توجيه هذه القواعد، نحو الخطر الذي يهدد مصالحها من قبل الجماهير وقواها التقدمية، والقوى الاشتراكية التي تساندها.

ان اتفاقيات كامب ديفيد هي في حقيقة الأمر، التعبير السياسي عن تلاقي هذه المصالح: مصالح الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية. ومن الطبيعي أن تكون هذه الاتفاقيات خطوة ممهدة لتعاون أو تحالف عسكري، هدفه حماية هذه المصالح بالقوة، ضد حركة الجماهير وقوى التغيير في المنطقة. أما أن تستمر التعارضات بين الكيان